

## أثر العوامل الخارجية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية في الأردن: "دراسة مقارنة"

حنان أحمد محمد القضاة

جامعة البلقاء التطبيقية

كلية عجلون الجامعية - الأردن

### Impact of External Variables on the Financial Performance of The Islamic Banks and Commercial Banks: A Comparative Study In Jordan

Hanan Ahmad Mohamad AL-Qudah. Ajloun University College.  
Jordan

#### Abstract

The aim of this study is to explain the effect of the external variables on the financial performance of the Islamic and commercial banks measured by the rates of return of assets and the rates of return on equity, in addition to the earnings per stock during the period (2001-2011). In addition, it aimed to study the effect of those variables on the financial performance of the Jordanian banks while making a comparison between the financial performance of the Islamic banks and the financial performance of the commercial bank in Jordan. To achieve these objectives and to test its hypotheses, data from the annual financial reports from the sample of the study were collected and statistical procedures and E-views program are used.

The findings of the study indicated a statistically significant impact of the external variables on the performance of the commercial banks measured by (rates of returns on assets with respect to the equity rights and the earnings per stock). As for Islamic banks, there was an impact of the external variables (economic growth and the stock-market indicator) on the financial performance. However, there was no statistically significant impact of inflation on the financial performance. The findings showed that there were no significant statistical differences with respect to rates of return on equity rights and the earnings per stock between the two types of banks, i.e. Islamic banks and commercial banks in Jordan.

In light of these findings, the study has come up with some recommendations. The Islamic banks have to enhance their financial performance to be distinguished and to grow their activities. In addition, such banks should conduct studies to include other financial indicators that could be calculated to measure their financial performance.

**Keywords.** Financial performance, Islamic banks, Jordan

### الملخص

أن الغرض من الدراسة الحاليه هو بيان أثر المتغيرات الخارجية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية مقاساً بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية خلال الفترة (2001-2011)، ودراسة طبيعة الأثر بين هذه المتغيرات والأداء المالي للمصارف الأردنية، كما هدفت الدراسة إلى عمل مقارنة بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والأداء المالي للمصارف التجارية بعد قياس أثر تلك المتغيرات على أدائهما.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من حيث اعتبارها إضافة جديدة للدراسات العربية ذات الصلة. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة وإختبار فرضياتها تم استخدام أساليب إحصائية اعتماداً على تحليل الإنحدار الخطي المتعدد وإستخدام حزمة E-views، وقد تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية ونصف السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية للمتغيرات الخارجية، على الأداء المالي للمصارف التجارية مقاساً بـ (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم من الرباح الصافية).

أما المصارف الإسلامية تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر المتغيرات الخارجية (النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي) على الأداء المالي، وعدم وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية للتضخم على الأداء المالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذو دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، وعدم وجود فروق ذو

دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم والأرباح الصافية بين كل من نوعي المصارف الإسلامية والتجارية. وعلى ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: أن على المصارف الإسلامية تحسين أدائها المالي والسعي نحو التميز والتطور في أنشطتها، وإجراء دراسات أخرى لاحتساب نسب مالية أخرى يمكن تجميعها لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

الكلمات الدالة. الاداء المالي، المصارف الاسلاميه، الاردن

### المقدمة

تعمل المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي من أجل تطوير المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استغلال الموارد المتاحة لديها بطريقة شرعية تتفق مع تعاليم الدين الإسلامي الخاصة باستثمار الأموال وكيفية التصرف بها في الأوجه المشروعة، بحيث تختلف نشاطات المصارف التجارية عن المصارف الإسلامية وتختلف الأدوات والوسائل التي تستخدمها هذه المصارف في إدارة عملياتها المصرفية وتحقيق الأرباح.

ورغم إختلاف طبيعة الأعمال المصرفية الإسلامية عن تلك التقليدية، إلا أن المصارف الإسلامية كما المصارف التجارية تعتبر من أهم المؤسسات المالية والإقتصادية، وذلك نظراً لتشابك علاقاتها المالية والمصرفية مع كافة المؤسسات الإقتصادية الأخرى، وكذلك لتعدد حجم ونوع عملائها المستفيدين من خدماتها، لذا فإن جزءاً كبيراً من أنشطة المصارف الإسلامية تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات، التي تؤثر أيضاً على المصارف التجارية، ولكن المصارف الإسلامية تتفرد بتأثرها بعوامل ومتغيرات لا تؤثر البتة على المصارف التجارية، ولذلك تبحث هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات الخارجية المؤثرة في نشاط وأعمال المصارف بشكل عام، والمؤثرة على الأداء المالي بشكل خاص .

### مشكلة الدراسة

تواجه المؤسسات المالية العديد من التحديات نتيجة لما يشهده العالم من تطورات سريعة، ويحتل الأداء المالي أهمية كبيرة في الأدب والفكر المالي وأهميته كذلك في النشاط الإقتصادي، وذلك لما له من انعكاسات على مدى قدرة المؤسسات من تحقيق الأرباح التي تمكنها من البقاء والاستمرارية والنمو. ولم تغب المصارف الإسلامية والتجارية عن الإهتمام بتحسين أدائها المالي، ومن خلال إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي للمصارف الأردنية ومتابعتها للمصارف الإسلامية والتجارية، وكون أن هذه المصارف لا تعمل ضمن بيئة منعزلة، أدركت الباحثة أن هنالك متغيرات عديدة لا تؤخذ بعين الإعتبار من قبل الباحثين ومسؤولي المصارف حول أثرها على الأداء المالي لها، ومن هذه المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الإقتصادي، مؤشر السوق المالي)، تلعب دوراً محورياً في الأداء المالي للمصارف، لذلك فأن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر المتغيرات الخارجية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية.

#### فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الإقتصادي، مؤشر سوق المالي) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.

ويتفرع من الفرضية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الإقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.  
الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على نصيب السهم من الأرباح الصافية للمصارف الإسلامية الأردنية.  
الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية  
ويقرع من الفرضية الثانية الفرضيات الفرعية الآتية :  
الفرضية الفرعية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على الموجودات في المصارف التجارية الأردنية.  
الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية.  
الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على نصيب السهم من الأرباح الصافية للمصارف التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على الأداء المالي بين المصارف التجارية والأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.

ويتفرع من الفرضية الثالثة الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل نصيب السهم من الأرباح الصافية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية.

أهمية الدراسة

أ- الأهمية النظرية: تشير معظم الأدبيات المالية والدراسات السابقة إلى وجود مقارنة بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية و المصارف التجارية ولكنها تقتصر إلى عمل مقارنات بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية بعد قياس أثر المتغيرات الخارجية على أداؤها، هذا بالإضافة إلى أهمية تزويد المكتبة المالية الإسلامية بالمخزون المعرفي الجديد في مجال الأداء المالي.

ب- الأهمية العملية: تستمد هذا الدراسة أهميتها العملية من خلال تناول موضوع حديث نسبياً، و ذو أهمية كبيرة للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن وهما: (البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل و البنك العربي الإسلامي)، واللذين لهما خبرة و تجربة في العمل المصرفي الإسلامي وإدارة عملياته حسب الأسس المستمدة من فقه المعاملات والمصارف التجارية والتي لها خبرة وتجربة في العمل المصرفي وإدارة عملياته مستمدة من خلال سياسة الاقتراض وسعر الفائدة، و سيتم من خلال قياس أثر المتغيرات الخارجية على الأداء المالي لتلك المصارف، ومعرفة مدى مرونة المصارف الإسلامية في الاستجابة لتلك المتغيرات ومقارنتها مع مرونة المصارف التجارية لتلك المتغيرات، وهل تستطيع المحافظة على مركزها المالي و قدرتها التنافسية في قطاع الصيرفة.

#### الدراسات السابقة:

أولاً:- الدراسات باللغة العربية

اليحيى (2008)، "تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية خلال الفترة (2000-2006)"<sup>(1)</sup>.

هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية في الأردن، وكذلك مقارنة كفاءة البنكين الإسلاميين الأردنيين وهما البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والبنك العربي الإسلامي الدولي فيما بينهما، وذلك باستخدام تحليل النسب المالية لقياس كفاءة البنوك المتضمنة في عينة الدراسة، وقد تضمن تحليل النسب المالية استخدام نسب الربحية ونسب السيولة ونسب المخاطر لقياس الكفاءة.

وقد أظهرت النتائج أن البنوك التجارية أكفأ من البنوك الإسلامية في الأداء، من خلال تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين إحتوت على البنكين الإسلاميين المذكورين بالإضافة إلى بنكين تجاريين اختيرت بناءً على التقارب في إجمالي الموجودات لدى هذه البنوك مع البنكين الإسلاميين، حيث ضمت المجموعة الأولى البنك الإسلامي

<sup>(1)</sup>اليحيى، محمد(2008). تقييم أداء البنوك الإسلامية الأردنية مقارنة بالبنوك التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الأردني والبنك الأردني الكويتي والمجموعة الثانية ضمت البنك العربي الإسلامي الدولي مع بنك المؤسسة العربية المصرفية.

وقد أثبتت النتائج لكلتا المجموعتين أن البنوك التجارية أكثر كفاءةً وأفضل أداءً من البنوك الإسلامية، ومن ثم عمل الباحث على مقارنة البنكين الإسلاميين مع بعضهما وتبين أن البنك العربي الإسلامي الدولي أكثر كفاءةً من البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل. وأخيراً أوصت الدراسة بتحسين نسب الربحية والسيولة في البنوك الإسلامية الأردنية والعمل على تطوير خدمة العملاء لدى هذه البنوك.

مارية (2009)، " هل المصارف الإسلامية أكثر حصانه ومناعة من المصارف التقليدية في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة" (1).

هدفت الدراسة إلى تحليل مستويات الربحية، ونوعية الأصول، والقيمة السوقية، ومعدل السيولة، وضمت عينة الدراسة اثنا عشر مؤسسة مالية إسلامية، واثنا عشر مؤسسة مالية تقليدية عاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة (2006-2007)، وكانت أهم نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية حققت مستويات ربحية أفضل، خلال فترة الدراسة، ومن حيث العائد على مستوى الأصول، وأظهرت النتائج تفوق المصارف الإسلامية في نمو أصولها، وصافي الدخل المتحقق من تمويل الأنشطة وامتلاكها معدلات سيولة أفضل مقارنة بالمصارف التقليدية.

لذا أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات تعالج مسائل مهمة لضمان استدامة المصارف الإسلامية ونموها في المستقبل، منها مسألة الاختلافات في الاجتهادات الاقتصادية الإسلامية وأيضاً إيجاد لوائح تنظيمية محورية، وأدوات لإدارة المخاطر وطرق قياسها، وتمويل في الأمد البعيد، وتدريب الموظفين في الأعمال المصرفية الإسلامية، وإيجاد سوق ماليه إسلامية تصدر الصكوك الإسلامية لحل مشكلة السيولة.

(1) مارية، محمد أحمد، (2009). هل المصارف الإسلامية أكثر حصانه ومناعة من المصارف التقليدية في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة البريطانية، الإمارات العربية المتحدة.



بشناق (2011)، " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية - دراسة مقارنة" (1).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والنشاط والربحية ومؤشرات السوق، قد أجريت الدراسة على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين وهما (البنك الإسلامي العربي، بنك فلسطين المحدود، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، بنك القدس)، أخذت عينة الدراسة على أربعة مصارف تقليدية ومصرف أسلامي واحد، وذلك لفترة ما بين (2006-2010)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) من خلال اختبار (t-test) لتحليل الفروق بين المؤشرات المالية لكل من مجموعتي المصارف.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة مع المصارف التقليدية، أما السيولة فهي أقل لدى المصارف الإسلامية منها لدى المصارف التقليدية، وأظهرت مؤشرات الربحية أن المصارف الإسلامية أقل ربحية من المصارف التقليدية، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للمصارف الإسلامية فقد كانت أعلى من مؤشرات النشاط لدى المصارف التقليدية، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للمصارف الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالمصارف التقليدية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة وكان من أهمها ضرورة أن تعمل المصارف الإسلامية على تخفيض السيولة النقدية لديها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات .

(1)بشناق، زاهر صبحي(2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية- دراسة مقارنة- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، غزة، فلسطين.

- Kosmidou, Kyraiki and et al (2005) "**Determinant's of Profitability of Domestic UK Commercial Bank**: Panel Evidence from the Period 1995-2002<sup>(1)</sup>."

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير كل من العوامل الداخلية المتمثلة بخصائص البنك (نسبة التكلفة إلى الدخل، ونسبة السيولة، ونسبة احتياطات القروض لإجمالي القروض، ونسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، وحجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول)، والعوامل الخارجية المتمثلة بالظروف الاقتصادية وهيكل السوق المالي (التضخم ونمو النشاط الاقتصادي والتمركز المؤسسي للودائع) على ربحية البنك مقاسه بمعياريين هما: هامش صافي الفائدة، والعائد على معدل الأصول في القطاع المصرفي التجاري البريطاني خلال الفترة (1995-2002).

وقد اشتملت عينة الدراسة على (32) بنكاً تجارياً، حيث تم استخدام نموذج إحصائي تحليلي لبيان أثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية البنك من واقع التقارير والبيانات المالية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة التكلفة إلى الدخل وحجم البنك من جهة وبين ربحية البنك من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول من جهة وبين ربحية البنك من جهة أخرى، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وبين ربحية البنك مقاسه بالعائد على معدل الأصول من جهة، وإلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وبين ربحية البنك مقاسه بهامش صافي الفائدة من جهة أخرى، نتيجة لذلك، كانت نتائج الدراسة حول أثر السيولة على الربحية غير مقنعة، مما دعا الباحثون إلى الخروج بتوصيات إلى ضرورة استمرارية البحث في هذا المجال.

<sup>(1)</sup>kosmidou, Kyraiki and et al, **Determinant's of profitability of Domestic UK Commerial Banks** Panel Evidence From the period 1995-2002,2005 ,Coventry University Business School, pp.1-20.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من التضخم، ونمو النشاط الاقتصادي، والتمركز المؤسسي للودائع وبين ربحية البنك.

- Liargovas, and Skandalis, (2008), " **Factors Affecting Financial Firms' performance: the Case of Greece**"<sup>(1)</sup>.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات الصناعية اليونانية خلال الفترة (1997-2004).

ولتحقيق ذلك قام الباحثان بإجراء تحليل شامل لأداء بعض الشركات الصناعية اليونانية عينة الدراسة معتمداً على معادلة الانحدار المتدرج، كما استخدم الباحثان الاستبانة لجمع المعلومات، حيث اشتملت عينة الدراسة على (102) شركة مدرجة في سوق أثينا المالي، كما قامت هذه الدراسة باختبار تأثير المحددات الأساسية (الرافعة المالية، الموقع، الحجم، مؤشر كفاءة الإدارة) على الأداء المالي للشركات عينة الدراسة، وقام الباحثان بالمقارنة بين المسببات المالية وغير المالية للأداء المالي.

وقد تم استخدام ثلاثة معايير لقياس الأداء المالي وهي: العائد على المبيعات (هامش الربح)، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الرافعة المالية، ونشاط التصدير، والموقع، والحجم، ومؤشر كفاءة الإدارة تؤثر بشكل هام على الأداء المالي في اليونان، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة، وقليلة الخبرة، والمصدرة والمتضمنة فريق إداري

<sup>(1)</sup>Liargovas, G.panagiofis and Skandalis,S,konstantions,Factors Affecting Firms Financial performance : the Case of Greeks, University of pelopoonnese, Department of economic, Jan, Global Business and Management Research: An International Journal, [Apr 1, 2010](#),

University of Peloponnese School of Management & Economics Department of Economics Terma Karaiskaki Str., Tripolis – Greece, 2008,pp-1-34.

منافس هي الأكثر ربحاً، حيث تتميز هذه الشركات بأفضل نسبة مديونية، كما تستخدم سيولتها لتمويل استثماراتها، توصي الدراسة بدمج الشركات الصغيرة حتى تستطيع الوقوف والمنافسة أمام الشركات الكبرى.

### الإطار النظري للدراسة:

#### المتغيرات الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمصارف:

يتأثر الأداء المالي للمصارف بالعديد من المتغيرات التي من شأنها التأثير على ربحيتها سلباً أو إيجاباً، ومن هذه المتغيرات، المتغيرات الخارجية التي تتأثر بالأنظمة والتشريعات الحكومية ممثلة بالسياسة النقدية والمالية على الأداء المالي للمصارف، وتشتمل المتغيرات الخارجية على عوامل عدة منها التضخم، النمو الاقتصادي، ومؤشر سوق الأسهم<sup>(1)</sup>.

ويظهر تأثير المتغيرات الخارجية في كلا جانبي الميزانية العمومية للمصرف، بمعنى أن هذه المتغيرات تؤثر على كفاءة المصرف في إدارته لموجوداته ومطلوباته، وستحدث عن بعض المتغيرات الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمصارف والتي من بينها التضخم، النمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي.

#### التضخم

يتعرض الاقتصاد في العادة يتعرض إلى الوقوع في ظاهرة ومشكلة التضخم، والتي تمثل مشكلة رئيسية لمختلف الدول المتقدمة منها والنامية، حيث أن البعض يعتبر التضخم " ظاهرة ملاصقة للحياة الاقتصادية"<sup>(2)</sup>، لذا فإن الدول تعمل جاهدة للتقليل من أثر هذه الظاهرة نظراً لما يرافقها من نتائج وخيمة على الاقتصاد.

وبما أن التضخم يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعليه فإن قضية التضخم وارتفاع الأسعار هي أولاً وأخيراً قضية عرض وطلب، وان اختلفت تفاصيل ذلك من

(1) فهد ، نصر حمود (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف الإسلامية ، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ص 17 .

(2) عفره محمد عبد المنعم(1985 )، الاقتصاد الكلي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،السعودية، ص

حالة لأخرى، وذلك تبعاً لمكونات قوة العرض والطلب وتفاعلاتها، وهذا يصنف الاقتصاديون أسباب ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم إلى واحد أو أكثر من الأسباب الآتية (1):

جذب الطلب، دفع الكلفة، كمية النقود المتداولة.

وبما أن مشكلة التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تسعى السلطة النقدية في أي دولة للحد منها، لكي تحقق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، لما لهذه المشكلة من آثار اقتصادية واجتماعية ضاره للمجتمع والحد من رفاهيته.

ويمكن إجمال هذه الآثار على النحو الآتي :

**أولاً :-** أثر التضخم على توزيع الدخل (2)

بما أن التضخم يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار فإنه سيؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود لدى محدودي الدخل وبالتالي حرمان طائفة كبيرة من أفراد المجتمع من امتلاك السلع والخدمات نتيجة ارتفاع أسعارها، فالتضخم بمثابة ضريبة متحيزة وغير عادلة تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية، وتعاقب مجموعات من أفراد المجتمع دون وجه حق ومن هذه المجموعات نحدد ثلاثة فئات، (أصحاب الدخل المحدود مثل الموظفين، أصحاب المدخرات، الدائنين).

**ثانياً :-** أثر التضخم على ( الصادرات والواردات) (3)

(1) داوود، حسام، وآخرون، (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص276.

(2) علي، عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى (2004). النقود والمصارف و الأسواق المالية، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، ص459.

(3) ناصف، إيمان عطية (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، ص245.

\* الميزان التجاري: هو الفرق بين ما تستلمه الدولة من نقود نتيجة تصديرها للبيضات والخدمات ومائدفعه الدولة من نقود لقاء ما تستورده من بضائع وخدمات خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة، أنظر الوزني، مرجع سابق ص238.

\* ميزان المدفوعات : هو سجل منظم او بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة، أنظر الوزني، مرجع سابق ص238.

يؤثر التضخم سلبياً على احتياجات الدول من العملات الأجنبية، من خلال الآثار السلبية على الميزان التجاري \* لتلك الدول، ففي أوقات التضخم تصبح أسعار السلع المحلية أعلى نسبياً من أسعار الدول الأخرى لنفس السلع. وبالتالي تصبح أسعار الصادرات الدولية أعلى نسبياً من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي عليها وبالتالي تتخفف حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، ثم تصبح أسعار السلع المحلية أعلى نسبياً بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يشجع على زيادة الواردات، وخروج العملة الأجنبية، ويترتب على ذلك تزايد العجز في الميزان التجاري، عجزاً متوالياً في ميزان المدفوعات \* لتلك الدول وانخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية .

**ثالثاً :-** أثر التضخم على الادخار والاستثمار (1)

إن ارتفاع معدلات الأسعار يؤدي إلى إضعاف الحوافز لدى الأفراد نحو الادخار والاستثمار، والتوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي المباشر، للتخلص من النقود نتيجة انخفاض القوة الشرائية لها، وهذا بدوره سيعيق تيار المدخرات نحو مؤسسات الادخار مما يضعف بالتالي فعالية المؤسسات المالية وخاصة المصارف، ويؤدي إلى إضعاف حوافز الاستثمار .

قياس التضخم

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية إلا أنه لا بد من اللجوء إلى أسلوب لقياس معدل التضخم لتقدير آثاره المختلفة. وتقييم مشاكله بناءً على حسابات صحيحة وليس مجرد الشعور بشبح التضخم. وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي، وبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً دقيقاً بقدر ما يكون الحل والعلاج صحيحاً أيضاً(2).

(1) خصاونة، صالح فوز(2000). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان، الأردن، ص 166.

(2) رجب، محمد كمال(2011). أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ما جستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص13.

ويمكن الاستدلال على التضخم وقياسه من خلال المقاييس والمؤشرات الآتية لبيان حركة التغير في الأسعار.

أولاً:- الرقم القياسي لتكاليف المعيشية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك).  
ثانياً: المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي.

### النمو الاقتصادي

أن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية والتجارية مهمة للغاية حيث تنعكس حالات الرواج الاقتصادي والكساد الاقتصادي على الطلب على التمويل، مما ينعكس على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتجارية (1).

ففي حالات الرواج الاقتصادي تستطيع المصارف الإسلامية والتجارية كما هو الحال بالنسبة لغيرها من المؤسسات التي تعمل فيها تحقيق المزيد من الأرباح. بينما تتراجع أرباحها في الغالب في حالات الكساد الاقتصادي. وعليه فالنمو الاقتصادي هو مؤشر على صحة اقتصاديات الدول والمؤسسات التي تعمل فيها، إن المصارف غالباً ما تستفيد من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق أرباح مالية (2).

### قياس النمو الاقتصادي

يمكن الاستدلال على معدل النمو الاقتصادي من خلال حساب أو استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، ويستخدم للتخلص من مشكلة التضخم التي يمكن أن ترافق النمو الاقتصادي، لذا فإن معدل النمو الاقتصادي يقاس بـ ( الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة (3).

### مؤشر سوق الأسهم

(1) الأمين، عبد الوهاب (2002) مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار ومكتبة الحامد ، عمان، الأردن، ص213.

(2) Demirgüç – Kunt A- and v . Maksimovic , (1996) , ' Stock Market Development and Financing choices of Firm ' . The world Bank Economic Review , lo (2) , PP , 34 – 369 .

(3) الأمين ، عبد الوهاب (2000) . التنمية الاقتصادية : المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة للبلدان العربية ، دط ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية من ص 110 - 123.

يعتمد المستثمرون بشكل عام والمستثمرون في قطاع المصارف بشكل خاص في الأسواق المالية على المؤشرات، لملاحظة اتجاهات أسعار الأوراق المالية، لأن اتجاهات هذه المؤشرات تؤثر على قراراتهم، وإدارة محافظهم الاستثمارية. ويمكن تعريف مؤشر سوق الأسهم بأنه رقم يحسب بطريقة إحصائية، استناداً إلى أسعار حزمة مختارة من الأوراق المالية، أو السلع التي يتم تداولها في الأسواق المالية المنظمة أو غير المنظمة أو كليهما، وإعطاء كل منها وزناً، من خلال قيمتها في السوق، وتقسيم المجموع على ثابت\*<sup>(1)</sup>.

طرق احتساب مؤشر السوق

طرق احتساب مؤشرات أسعار الأسهم تختلف باختلاف الأساس الذي يقوم عليه أي مؤشر، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولاً: احتساب المؤشر المبني على أساس السعر

يمكن احتساب هذا النوع من المؤشرات حسب القانون الآتي:

$$\text{قيمة المؤشر يوم الشراء} = \frac{\text{قيمة الاسهم}}{\text{عددها}}$$

وهكذا فإن كل زيادة تدخل، تجمع إلى قيم الأسهم لحساب المؤشر بعد كل زيادة، وتستخدم هذه القيم لمعرفة عائد السوق ويحسب عائد السوق بالقانون الآتي:

$$\text{معدل العائد لليوم الثاني/الأول} = \frac{\text{قيمة المؤشر 2/1} - \text{قيمة المؤشر 1/1}}{\text{قيمة المؤشر 1/1}}$$

قيمة المؤشر 1/1

فإذا كان الجواب موجباً، كان اتجاه العائد صاعداً.

<sup>(1)</sup> مؤسسة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 27(2004)، البحرين، المنامة، ص456.

\*الثابت: مقدار متفق عليه من قبل هيئة الأوراق المالية إما يكون 10 أو 100 أو 1000.



ثانياً: احتساب المؤشر الذي يقوم على أساس القيمة<sup>(1)</sup> ويحسب هذا المؤشر بالقانون الآتي:

$$\text{القيمة الإجمالية للفترة الحالية} \\ \text{قيمة المؤشر} = \frac{\text{القيمة الإجمالية للفترة السابقة}}{\text{القيمة الإجمالية للفترة السابقة}}$$

القيمة الإجمالية للأسهم الحالية = سعر السهم الحالي × عددها الحالي

القيمة الإجمالية للأسهم السابقة = سعر السهم السابق × عددها السابق

وتتميز هذه الطريقة بحساب المؤشر، بأنه القيمة المقسوم عليها لا تتغير مهما يحدث من اشتقاق (تقسيم السهم) في بعض أسهم المؤشر.  
ثالثاً: احتساب المؤشرات المبينة على أساس السعر النسبي<sup>(2)</sup>.  
وبحسب هذا المؤشر وفقاً للقانون الآتي :

$$\text{السعر النسبي للسهم} = \frac{\text{سعر السهم اليوم}}{\text{سعر السهم اليوم السابق}}$$

<sup>(1)</sup>المعهد العربي للتخطيط بتاريخ 2012/11/29، شبكة الإنترنت

[http:// www.arab.anorg./course/course\\_9/ca/43htm](http://www.arab.anorg./course/course_9/ca/43htm)

<sup>(2)</sup>بني هاني، حسين(2002). الأسواق المالية وظيفتها وتنظيمها وأدواتها المشتقة ، ط2، دار الكندي، عمان، الاردن، ص 207-210.

## منهجية الدراسة

ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمصارف الأردنية الإسلامية منها والتجارية، وفي دراسة وتحليل البيانات بالاعتماد على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل، حيث أن المتغير التابع وهو الأداء المالي تم قياسه بنسب الربحية، كما استخدم المنهج الوصفي في إنجاز الجانب النظري للدراسة وفي عرض وتفسير البيانات المجمعة.

وتم تحليل البيانات باستخدام الحزنة الإحصائية E-views وهي حزمة إحصائية حديثة، ويعتبر برنامج متقدم في التحليل القياسي وتقدير النماذج الاقتصادية، وقد صمم للتعامل مع البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، أي البيانات التي تدرس قطاع معين عبر الزمن، وهو من البرامج السهلة الاستعمال لمثل هذه الدراسة<sup>(1)</sup>.

### كيفية احتساب المتغيرات:

تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال الدراسة إلى متغيرات مستقلة ومتغير تابع. حيث تم احتساب المتغيرات المستقلة الخارجية على النحو الآتي:  
النمو الاقتصادي يقاس ب ( الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة).

التضخم يقاس بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

أما مؤشر سوق عمان المالي يقاس بالأرقام القياسية المرجحة للقيمة السوقية للأسهم. ثم تم احتساب المتغير التابع (الأداء المالي) بالقوانين الآتية<sup>(2)</sup>:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

(1) داوود، حسام، خالد السواعي(2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج E-views 7، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص272-390.  
(2) رمضان، زياد(1995). الإدارة المالية في الشركات المساهمة، ط1، مطبعة الصفيدي، عمان، الأردن، ص57-61.

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

صافي الدخل

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم}} = \text{نصيب السهم من الأرباح الصافية}$$

وسوف يتم اعتماد المؤشرات السابقة كلاً على حده لتمثيل المتغير التابع.

### مجتمع الدراسة:

من خلال مراجعة النشرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك الأردنية. نجد أن مجتمع الدراسة يتعلق بالمصارف المرخصة في الأردن والمكونه من ثلاث فئات هي: المصارف التجارية الأردنية، المصارف التجارية الأجنبية، المصارف الإسلامية. ويبلغ عددها 26 مصرفاً حسب نشرة جمعية البنوك الأردنية لعام 2011.

أما عينة الدراسة فإنها تنبثق عن مجتمع الدراسة سابق الذكر حيث ستشمل 15 مصرفاً أردني، منها 13 مصرفاً تجارياً أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد اعتمد منها البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي، واستبعد بنك الأردن دبي الإسلامي وبنك الراجحي الأردني الإسلامي لعدم توفر القوائم المالية التي تغطي فترة الدراسة، والجدول الآتي يوضح عينة الدراسة :

### جدول رقم (1). أسماء المصارف الأردنية المتضمنة في الدراسة

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
	البنك العربي	1930
	البنك الأهلي الأردني	1956
	بنك الأردن	1960
	بنك القاهرة عمان	1960
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
	بنك الأردن الكويتي	1977
	البنك التجاري الأردني سابقاً بنك الأردن الخليجي	1978
	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل	1979
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	1989
	البنك الاستثماري	1989
	بنك الاتحاد	1991
	بنك سوستيه جنرال - الأردن	1993
	بنك المال الأردني	1996
	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997

المصدر: بناءً على معلومات من تقرير جمعية البنوك الأردنية لعام 2011

#### اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي المتعدد للبيانات الزمنية المقطعية، من خلال ثلاثة فرضيات فرعية تبين أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية.

ويتمتع من الفرضية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية.

يمكن تمثيل العلاقة بين معدل العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية كمتغير تابع والتضخم والنمو الاقتصادي ومؤشر السوق المالي كمتغيرات مستقلة بالنموذج الخطي العام الآتي:

$$ROA = a + \beta_1 \text{Inf} + \beta_2 \text{GDP} + \beta_3 \text{FMI} + e$$

ويمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

ولاختبار الفرضية السابقة فإننا نقدر هذا النموذج بطريقة Panel EGLS،

وباستخدام برمجية E-views حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على الموجودات في البنوك الإسلامية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: ROA				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION	0.000180	0.000216	0.834643	0.4089
GDP	0.001409	0.000298	5.275862	0.0000
FMI	7.33E-07	1.92E-07	3.823295	0.0005
C	0.004171	0.001544	2.701246	0.0101
Weighted Statistics				
R-squared	0.294569	Mean dependent var	1.821899	
Adjusted R-squared	0.241661	S.D. dependent var	1.239462	
S.E. of regression	1.041363	Sum squared resid	43.37746	
F-statistic	5.567635	Durbin-Watson stat	1.585408	
Prob(F-statistic)	0.002739			

C- تمثل ثابت المعادلة الخطية والتي تسمى في حال وجود متغيرين بالمقطع

العامودي.

يبين الجدول رقم (2) أن أثر التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) مجتمعة على معدل العائد على الموجودات معنوي بمستوى دلالة إحصائية 0.05.

كما أن قيمة F المحسوبة (5.567635) تدل بمستوى معنوية 0.05. على ملائمة النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات. (Prob.= 0.002739) أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.294569). أي ان المتغيرات المستقلة السابقة مجتمعة تفسر ما نسبته (29.46%) من التباين في المتغير التابع.

إضافة إلى ذلك فقد أظهرت قيم معلتي الانحدار coefficient إن النمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي لهما أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الموجودات حيث الاحتمال (p-value) عند قيم معلتي اقل من 0.05، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية ولا نستطيع أن نرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتضخم، والنمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) على معدل العائد على الموجودات.

الفرضية الفرعية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

يمكن تمثيل العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية كمتغير تابع والتضخم والنمو الاقتصادي ومؤشر السوق المالي كمتغيرات مستقلة بالنموذج الخطي العام الآتي:

$$ROE = a + \beta_1 \lnf + \beta_2 GDP + \beta_3 FMI + e$$

ويمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

H1:  $\beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

ولاختبار الفرضية السابقة فإننا نقدر هذا النموذج بطريقة Panel EGLS، وباستخدام برمجة E-views حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (3).  
جدول رقم (3). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: ROE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION	0.001354	0.002048	0.661180	0.5123
GDP	0.001409	0.000298	4.728188	0.0000
FMI	9.20E-06	1.89E-06	4.869718	0.0000
C	0.042251	0.016358	2.582868	0.0136
Weighted Statistics				
R-squared	0.371455	Mean dependent var	1.986363	
Adjusted R-squared	0.324314	S.D. dependent var	1.429183	
S.E. of regression	1.048503	Sum squared resid	43.97437	
F-statistic	7.879690	Durbin-Watson stat	1.603326	
Prob(F-statistic)	0.000301			

يبين الجدول رقم (3) أن أثر التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) مجتمعة على معدل العائد على حقوق الملكية معنوي بمستوى دلالة إحصائية 0.05.

كما أن قيمة F المحسوبة ت (7.87969) تدل بمستوى معنوية 0.05. على ملائمة النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات. (Prob.= 0.000301) أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.371455)، أي أن المتغيرات المستقلة السابقة مجتمعة تفسر ما نسبته (37.15%) من التباين في المتغير التابع.

إضافة إلى ذلك فقد أظهرت قيم معلمتي الانحدار coefficient أن النمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي لهما أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية حيث الاحتمال (p-value) عند قيم معلمتي الانحدار اقل من 0.05، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية ولا نستطيع أن نرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتضخم، والنمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي (INF,GDP,FMI) على معدل العائد على حقوق الملكية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على نصيب السهم من الأرباح الصافية في المصارف الإسلامية.

يمكن تمثيل العلاقة بين نصيب السهم من الأرباح الصافية في المصارف الإسلامية كمتغير تابع والتضخم والنمو الاقتصادي ومؤشر السوق المالي كمتغيرات مستقلة بالنموذج الخطي العام الآتي:

$$EPS = a + \beta_1 \lnf + \beta_2 GDP + \beta_3 FMI + e$$

ويمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

ولاختبار الفرضية السابقة فإننا نقدر هذا النموذج بطريقة Panel EGLS، وباستخدام برمجية E-view حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على نصيب السهم من الأرباح الصافية في البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: EPS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION	0.003878	0.002393	1.620680	0.1129
GDP	0.012054	0.004850	2.485407	0.0172
FMI	2.11E-05	3.01E-06	7.003683	0.0000



C	0.112627	0.025317	4.448612	0.0001
Weighted Statistics				
R-squared	0.552979	Mean dependent var	2.177012	
Adjusted R-squared	0.519453	S.D. dependent var	1.810461	
S.E. of regression	1.039755	Sum squared resid	43.24366	
F-statistic	16.49378	Durbin-Watson stat	1.759666	
Prob(F-statistic)	0.000000			

يبين الجدول رقم (4) أن أثر التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) مجتمعة على نصيب السهم من الأرباح الصافية معنوي بمستوى دلالة إحصائية 0.05.

كما أن قيمة F المحسوبة (16.4938) تدل بمستوى معنوية 0.05. على ملائمة النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات. (Prob.= 0.00000) أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.552979)، أي أن المتغيرات المستقلة السابقة مجتمعة تفسر ما نسبته (55.30%) من التباين في المتغير التابع.

إضافة إلى ذلك فقد أظهرت قيم معلتي الانحدار coefficient أن النمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي لهما أثر ذو دلالة إحصائية على نصيب السهم من الأرباح الصافية حيث الاحتمال (p-value) عند قيم معلتي اقل من 0.05، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية لا نستطيع رفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتضخم، والنمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) على نصيب السهم من الأرباح الصافية.

#### اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي المتعدد للبيانات الزمنية المقطعية، من خلال ثلاثة فرضيات فرعية تبين أثر المتغيرات

الخارجية على معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية.

ويتفرع من الفرضية الثانية الفرضيات الفرعية الآتية :  
الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على الموجودات في المصارف التجارية الأردنية.

يمكن تمثيل العلاقة بين معدل العائد على الموجودات في المصارف التجارية كمتغير تابع والتضخم والنمو الاقتصادي ومؤشر السوق المالي كمتغيرات مستقلة بالنموذج الخطي العام الآتي:

$$ROA = a + \beta_1 \text{Inf} + \beta_2 \text{GDP} + \beta_3 \text{FMI} + e$$

ويمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

ولاختبار الفرضية السابقة فإننا نقدر هذا النموذج بطريقة Panel EGLS،

وباستخدام برمجية E-views حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على الموجودات في البنوك

التجارية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: ROA				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION	0.000220	8.88E-05	2.477963	0.0138
GDP	0.000629	0.000115	5.471067	0.0000
FMI	1.33E-06	1.08E-07	12.26997	0.0000
C	0.001290	0.000817	1.578962	0.1155
Weighted Statistics				
R-squared	0.417380	Mean dependent var	0.708390	
Adjusted R-squared	0.411182	S.D. dependent var	2.284083	
S.E. of regression	1.003391	Sum squared resid	283.9155	
F-statistic	67.34020	Durbin-Watson stat	1.722182	
Prob(F-statistic)	0.000000			

يبين الجدول رقم (5) أن أثر التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) مجتمعة على معدل العائد على الموجودات معنوي بمستوى دلالة إحصائية 0.05. كما أن قيمة F المحسوبة (67.34020) تدل بمستوى معنوية 0.05. على ملائمة النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات (Prob.= 0.000000). أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.4174)، أي أن المتغيرات المستقلة السابقة مجتمعة تفسر ما نسبته (41,74%) من التباين في المتغير التابع. إضافة إلى ذلك فقد أظهرت قيم معاملات الانحدار coefficient أن جميع المتغيرات الخارجية لها أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الموجودات حيث الاحتمال (p-value) عند جميع المعاملات اقل من 0.05، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية ولا نستطيع رفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتضخم، والنمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي (INF,GDP,FMI) على معدل العائد على الموجودات. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية. يمكن تمثيل العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية كمتغير تابع والتضخم والنمو الاقتصادي ومؤشر السوق المالي كمتغيرات مستقلة بالنموذج الخطي العام الآتي:

$$ROE = a + \beta_1 Inf + \beta_2 GDP + \beta_3 FMI + e$$

ويمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

H1:  $\beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

ولاختبار الفرضية السابقة فإننا نقدر هذا النموذج بطريقة Panel EGLS، وباستخدام برمجية E-views حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (6).  
جدول رقم (6) نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: ROE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION	0.001409	0.000664	2.121988	0.0320
GDP	0.005834	0.000999	5.841519	0.0000
FMI	6.94E-06	8.63E-07	8.050228	0.0000
C	0.017967	0.006571	2.734266	0.0066
Weighted Statistics				
R-squared	0.266404	Mean dependent var	0.815761	
Adjusted R-squared	0.258599	S.D. dependent var	2.000191	
S.E. of regression	1.002888	Sum squared resid	283.6312	
F-statistic	34.13586	Durbin-Watson stat	1.735645	
Prob(F-statistic)	0.000000			

يبين الجدول رقم (6) أن أثر التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) مجتمعة على معدل العائد على حقوق الملكية معنوي بمستوى دلالة إحصائية 0.05.

كما أن قيمة F المحسوبة (34.13586) تدل بمستوى معنوية 0.05 على ملائمة النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات (Prob. = 0.000000). أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.2664)، أي أن المتغيرات المستقلة السابقة مجتمعة تفسر ما نسبته (26.64%) من التباين في المتغير التابع.

إضافة إلى ذلك فقد أظهرت قيم معاملات الانحدار coefficient أن جميع المتغيرات الخارجية لها أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية حيث الاحتمال (p-value) عند جميع المعاملات اقل من 0.05، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية ولا نستطيع رفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتضخم، والنمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) على معدل العائد على حقوق الملكية. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على نصيب السهم من الأرباح الصافية في المصارف التجارية.

يمكن تمثيل العلاقة بين نصيب السهم من الأرباح الصافية في المصارف التجارية كمتغير تابع والتضخم والنمو الاقتصادي ومؤشر السوق المالي كمتغيرات مستقلة بالنموذج الخطي العام الآتي:

$$EPS = a + \beta_1 INF + \beta_2 GDP + \beta_3 FMI + e$$

ويمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

ولاختبار الفرضية السابقة فإننا نقدر هذا النموذج بطريقة Panel EGLS، وباستخدام برمجية E-views حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على نصيب السهم من الأرباح الصافية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: EPS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION	0.005293	0.002193	2.413589	0.0296
GDP	0.007378	0.001983	3.720002	0.0002
FMI	7.87E-06	1.97E-06	4.004959	0.0001
C	0.096735	0.015316	6.315730	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.094343	Mean dependent var	1.165601	
Adjusted R-squared	0.084708	S.D. dependent var	1.728491	
S.E. of regression	1.002557	Sum squared resid	283.4442	
F-statistic	9.792046	Durbin-Watson stat	1.838280	
Prob(F-statistic)	0.000004			

يبين الجدول رقم (7) أن أثر التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) مجتمعة على معدل نصيب السهم من الإرباح الصافية معنوي بمستوى دلالة إحصائية 0.05.

كما أن قيمة F المحسوبة (9.792046) تدل بمستوى معنوية 0.05. على ملانمة النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات (Prob.= 0.000004) أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.0943)، أي أن المتغيرات المستقلة السابقة مجتمعة تفسر ما نسبته (9.43%) من التباين في المتغير التابع. إضافة إلى ذلك فقد أظهرت قيم معاملات الانحدار coefficient أن جميع المتغيرات الخارجية لها أثر ذو دلالة إحصائية على نصيب السهم من الإرباح الصافية حيث الاحتمال (p-value) عند جميع المعاملات اقل من 0.05، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية ولا نستطيع رفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتضخم، والنمو الاقتصادي، ومؤشر السوق المالي (INF, GDP, FMI) على معدل نصيب السهم من الإرباح الصافية.

#### الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على الأداء المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية. ويتفرع من الفرضية الثالثة الفرضيات الفرعية الآتية :

#### الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية.

تم التعبير عن المصرف بمتغير وهمي DUMMY VARIABLE، حيث يأخذ المصرف الإسلامي القيمة 1، في حين يأخذ المصرف التجاري القيمة 0، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (8). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: ROA				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.000393	0.000197	1.996313	0.0467
INFLATION	-0.000180	0.000132	-1.364175	0.1735
FMI_P_	1.31E-06	1.72E-07	7.607783	0.0000
BANK	-0.003110	0.001332	-2.334549	0.0202
C	0.002695	0.001271	2.119953	0.0348
R-squared	0.199586	Mean dependent var		0.009673
Adjusted R-squared	0.189734	S.D. dependent var		0.009139
S.E. of regression	0.008227	Akaike info criterion		-6.747811
Sum squared resid	0.021996	Schwarz criterion		-6.690249
Log likelihood	1118.389	Hannan-Quinn criter.		-6.724851
F-statistic	20.25993	Durbin-Watson stat		1.723928
Prob(F-statistic)	0.000000			

نلاحظ أن قيمة المعامل Coefficient عند متغير المصرف هي (-0.003110)، وهي قيمة دالة إحصائياً حيث كانت قيمة (t-statistic = -2.334549) وبمستوى معنوية (Prob = 0.0202) وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى أن تصنيف المصرف إسلامي أم تجاري يؤثر بشكل معنوي على معدل العائد على الموجودات ويدل على وجود فروق في أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية.

#### الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية.

جدول رقم (9). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: ROE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.004550	0.001529	2.975811	0.0031
INFLATION	-0.001471	0.001024	-1.435967	0.1520
FMI_P	8.09E-06	1.34E-06	6.061506	0.0000
BANK	-0.001869	0.010355	-0.180482	0.8569
C	0.023550	0.009880	2.383660	0.0177
R-squared	0.149344	Mean dependent var		0.080233
Adjusted R-squared	0.138874	S.D. dependent var		0.068908
S.E. of regression	0.063944	Akaike info criterion		-2.646577
Sum squared resid	1.328879	Schwarz criterion		-2.589015
Log likelihood	441.6852	Hannan-Quinn criter.		-2.623616
F-statistic	14.26452	Durbin-Watson stat		1.775719
Prob(F-statistic)	0.000000			

نلاحظ أن قيمة المعامل Coefficient عند متغير المصرف هي (-0.001869)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً حيث كانت قيمة (t-statistic = -0.180482) وبمستوى دلالة (Prob = 0.8569) وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن تصنيف المصرف إسلامي أم تجاري لا يؤثر بشكل معنوي على معدل العائد على حقوق الملكية، وبدل على عدم وجود فروق في أثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية.

#### الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي، مؤشر سوق المالي) على معدل نصيب السهم من الأرباح الصافية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية.



جدول رقم (10). نتائج اختبار أثر المتغيرات الخارجية على نصيب السهم من الأرباح الصافية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية للفترة (2001-2011)

Dependent Variable: EPS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.003179	0.003746	0.848595	0.3967
INFLATION	-0.001943	0.002509	-0.774462	0.4392
FMI_P_	1.20E-05	3.27E-06	3.674802	0.0003
BANK	-0.026019	0.025366	-1.025753	0.3058
C	0.104287	0.024202	4.308995	0.0000
R-squared	0.052290	Mean dependent var		0.165209
Adjusted R-squared	0.040625	S.D. dependent var		0.159923
S.E. of regression	0.156641	Akaike info criterion		-0.854691
Sum squared resid	7.974283	Schwarz criterion		-0.797129
Log likelihood	146.0240	Hannan-Quinn criter.		-0.831730
F-statistic	4.482938	Durbin-Watson stat		1.842340
Prob(F-statistic)	0.001540			

نلاحظ أن قيمة المعامل Coefficient عند متغير المصرف هي (-) 0.026019، وهي قيمة غير دالة إحصائياً حيث كانت قيمة  $t$ -statistic = -1.025753 وبمستوى دلالة (Prob = 0.3058) وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن تصنيف المصرف إسلامي أم تجاري لا يؤثر بشكل معنوي على نصيب السهم من الأرباح الصافية، ويدل على عدم وجود فروق في أثر المتغيرات الخارجية على نصيب السهم من الأرباح الصافية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية.

#### مناقشة النتائج والفرضيات:

#### مناقشة الفرضية الرئيسية الأولى:

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الأداء المالي الممثل بـ (EPS، ROE، ROA)، وبين النمو الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية GDP، لذا نرى أن هذه النتيجة تتوافق مع التوقعات والدراسات الاقتصادية والتحليلات المالية، وعليه فالنمو الاقتصادي هو مؤشر على صحة اقتصاديات الدول والمؤسسات التي تعمل فيها، إن

المصارف غالباً ما تستفيد من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق أرباح عالية، مما يدفع لزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي. وزيادة إقبال الأفراد والقطاعات على التمويل المصرفي، إذا ما أتمت المصارف الإسلامية بكفائتها لأدارة موجوداتها، وذلك باستخدام أكثر من صيغة تمويل إسلامية.

أما تأثير التضخم على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، تبين نتيجة الاختبارات الاحصائية بأن أثره غير معنوي، وهذه النتيجة تتوافق مع التوقعات الاقتصادية، القائلة بأن ارتفاع معدلات التضخم والمرافق لها ارتفاع اسعار الفائدة، ممكن أن يؤثر بصورة إيجابية على ربحية المصارف الإسلامية، خاصة أن نسبة كبيرة من أرباح المصارف الإسلامية مصدرها من الاستثمارات وغيرها من النشاطات التجارية مثل عمليات المرابحة.

أما بالنسبة لمؤشر السوق المالي تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية على الأداء المالي، حيث أن مؤشر السوق يعتبر مرآة لصورة الاقتصاد المحلي لأي دولة، فأن أي تحسن فيه ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

#### مناقشة الفرضية الرئيسية الثانية:

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية GDP على الأداء المالي ممثلاً بـ (EPS، ROE، ROA)، لذا نرى أن هذه النتيجة تتوافق مع التوقعات والدراسات الاقتصادية والتحليلات المالية المتعارف عليها، بأن وجود نمو في الناتج المحلي الإجمالي يعني أن الوضع الاقتصادي في حالة تحسن، والقطاعات الاقتصادية المختلفة تنمو بوضع جيد ومن هذه القطاعات المصارف التجارية، الأمر الذي يوفر للمستثمرين والأفراد على حد سواء حالة من التفاؤل المستقبلي، ويؤدي إلى زيادة إقبالهم على القروض من المصارف التجارية لتمويل استثماراتهم وإنفاقهم، وأيضاً قدرة الشركات والأفراد على سداد أقساط القروض

المستحقة عليهم، وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (1)، بأن الركود الاقتصادي يؤدي إلى تعثر المشاريع وعدم القدرة على السداد والعكس في فترة الانتعاش الاقتصادي. أما تأثير التضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية، فكان أثره معنوي ذو دلالة إحصائية، وهي نتيجة مقبولة وتتوافق مع الأدبيات الاقتصادية، لأن التضخم يؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية بشكل مباشر، والارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشاريع المقترحة، وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وهذا ما يبرر النتيجة المتوافقة مع الإطار النظري للدراسة، بعدم وجود عدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع نتيجة تأثير التضخم، بحيث يكون المستفيد الأول من التضخم هم أصحاب الأعمال والمهن، وتوافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتائج الدراسة (Damodaran) (2).

أما أثر مؤشر السوق المالي على أداء المالي للمصارف التجارية، تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية، لأن أي تحسن في أداء السوق المالي يؤدي إلى تحسن مباشر في أداء المالي للمصارف التجارية على اعتبار أنها شركات مدرجة في ذلك السوق.

#### مناقشة الفرضية الثالثة:

ويُعزى وجود فروق ذو دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية على معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، إلى تدني إيرادات التمويل والاستثمار لدى المصارف الإسلامية مقارنةً بالمصارف التجارية التي تعتمد على نسبة الفائدة الثابتة في تحقيق إيراداتها، وأيضاً بسبب

(1) الدواود، واجد (2000). إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، ص10.

(2) Damotaran, aswath, applied c.orperate finance, newyork, john willeg and jons, tne, 1999.

انخفاض إيرادات العمولات لدى المصارف الإسلامية وعدم تنوع مجالات الخدمات المصرفية المقدمة من قبلها، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (السروجي)<sup>(1)</sup>، حيث بينت نتائج دراسة أجراها في دول الخليج العربي بأن المصارف التجارية تحقق ربحية أعلى من المصارف الإسلامية، ضمن قياس الأداء المالي بمؤشر (ROA).

أما معدل العائد على حقوق الملكية وهي نسبة من نسب الربحية، أي تمثل العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصارف، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصارف أفضل بالنسبة لمالكي هذه المصرف، الأمر الذي يدل على أداء أفضل، يُعزى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية لاستخدام كلا النوعين من المصارف لمواردها الذاتية لتحقيق الأرباح.

نصيب السهم من الأرباح الصافية مؤشر يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على عدد الأسهم المتداولة، ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة نصيب السهم الواحد من صافي الأرباح، حيث يقيس حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للمصرف وزيادة هذه النسبة تدل على أداء مالي أفضل للمصرف.

ويُعزى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الخارجية على نصيب السهم من الأرباح الصافية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية لوجود تقارب بين نصيب السهم الواحد من الأرباح الصافية لدى كل من المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، إننا نرى أن ذلك يعود لثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرين لأسهم المصارف الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية (2008) وتوجه من قبلهم لاقتناء هذا السهم لوجود الوازع الديني لديهم.

(1) السروجي، عنان، (2004). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

## النتائج والتوصيات :

هدفت الدراسة لقياس أثر المتغيرات الخارجية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية، وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها سيتم عرض نتائج الدراسة ومن ثم توصياتها.

## نتائج التحليل الإحصائي:

- 1- أظهرت الدراسة أن أثر التضخم كان معنوياً على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، ويعود ذلك لتعاملها بالنقد وبسعر الفائدة، أما المصارف الإسلامية لم يتأثر أدائها بالتضخم، وذلك لتعاملها بالسلع الحقيقية، والاعتماد في تمويلها على استخدام أدوات وصيغ تمويل تتاجر بالسلع ومن أهم هذه الصيغ الإسلامية صيغة المرابحة.
- 2- يتضح من الدراسة بأن مؤشر السوق المالي المتمثل بمؤشر الأرقام القياسية المرجحة لأسعار الأسهم أثره معنوي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتجارية، وذلك دليل على أهمية القطاع المصرفي الأردني في رفع كفاءة مؤشر السوق وتحسن أدائه.
- 3- أظهرت الدراسة وجود اثر معنوي للنمو الاقتصادي على الأداء المالي للمصارف الأردنية الإسلامية والتجارية، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب لدى الأفراد وزيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- 4- تبين من الدراسة وجود فروق معنوية لأثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، ويعود ذلك إلى تنوع الاستثمارات وطرق التمويل في المصارف التجارية. واعتمادها على عائد ثابت وهو سعر الفائدة.
- 5- توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية لأثر المتغيرات الخارجية على نصيب السهم الواحد من الأرباح الصافية بين المصارف الإسلامية والمصارف

التجارية. ويعود ذلك لتقارب بين نصيب السهم من الأرباح الصافية في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، وبالتالي أداء جيد لتلك المصارف. 6- أظهرت الدراسة عدم وجود فروق معنوية لأثر المتغيرات الخارجية على معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، وهذا يعني قدرة المصارف الإسلامية على التنافس في السوق المصرفي الأردني، رغم صغر حجم إجمالي موجوداتها مقارنة مع المصارف التجارية.

#### التوصيات:

وعلى ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها، أن على المصارف الإسلامية تحسين أدائها المالي والسعي نحو التميز والتطور في أنشطتها، والعمل على دراسات لاحتساب نسب مالية أخرى يمكن تجميعها لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

#### المراجع:

1. الأمين، عبد الوهاب (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، ص 213 .
2. الأمين، عبد الوهاب (2000). التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة للبلدان العربية، دط، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.
3. الدواود، واجد (2000). إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، ص10.
4. السروجي، عنان، (2004). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
5. المعهد العربي للتخطيط بتاريخ 2012/11/29، شبكة الإنترنت [http://www.arab.anorg./course/course\\_9/ca/43htm](http://www.arab.anorg./course/course_9/ca/43htm)

6. الميزان التجاري: هو الفرق بين ما تستلمه الدولة من نقود نتيجة تصديرها للبضائع والخدمات وماتدفعه الدولة من نقود لقاء ما تستورده من بضائع وخدمات خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة، أنظر الوزني، مرجع سابق ص238.
7. اليحيى، محمد(2008). تقييم أداء البنوك الإسلامية الأردنية مقارنة بالبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
8. بشناق، زاهر صبحي(2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية- دراسة مقارنة- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، غزة، فلسطين.
9. بني هاني، حسين(2002). الأسواق الماليه وظيفتها وتنظيمها وأدواتها المشتقة، ط2، دار الكندي، عمان، الاردن.
10. خصاونة، صالح فواز (2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ص .
11. داوود، حسام، خالد السواعي(2013). الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق بإستخدام برنامج E-views 7، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص272-390.
12. داوود، حسام، خالد السواعي(2013). الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق بإستخدام برنامج E-views 7، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. رجب، محمد كمال(2011). أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
14. رمضان، زياد(1995). الإدارة المالية في الشركات المساهمة، ط1، مطبعة الصفدي، عمان، الأردن.

15. عفره محمد عبد المنعم(1985 )، الاقتصاد الكلي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،السعودية.
16. علي، عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسي (2004). النقود والمصارف و الأسواق المالية، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن.
17. فهد، نصر حمود (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف الإسلامية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
18. مارية، محمد أحمد، (2009). هل المصارف الإسلامية أكثر حصانه ومناعة من المصارف التقليدية في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة البريطانية، الإمارات العربية المتحدة .
19. مؤسسة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 27(2004)، البحرين، المنامة، ص456.
20. ميزان المدفوعات: هو سجل منظم او بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة، أنظر الوزني، مرجع سابق ص238.
21. ناصف، إيمان عطية(2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية .
22. kosmidou, Kyraiki and et al, Determinant's of profitability of Domestic UK Commerial Banks Panel Evidence From the period 1995-2002,2005 ,Coventry University Business School, pp.1-20.
23. Liagovas, G.panagiofis and Skandalis,S,konstantions,Factors Affecting Firms Financial performance: the Case of Greeks, University of pelopoonnese, Department of economic, Jan,[Global Business and Management Research: An International Journal](#), Apr 1, 2010, University of Peloponnese School of Management & Economics Department of Economics Terma Karaiskaki Str., Tripolis –Greece, 2008,pp-1-34
24. Demirgue – Kunt A- and v. Maksimovic , (1996) , Stock Market Development and Financing choices of Firm '. The world Bank Economic Review , lo (2) , PP , 34 – 369 .



25. Damotaran, aswath, applied c.orperate finance, newyork, john willeg and jons, tne, 1999.

Copyright of Journal of Islamic entrepreneurship (Majallatu Riyadati Al-aamali Al-islamiati) is the property of International Islamic Marketing Association and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.